الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.47

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
15 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)
ثم: السيد محمد (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

المحتويات

الاعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باريس، فرنسا

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-20043 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الاعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باريس، فرنسا

١ - الرئيس: أعرب باسم جميع أعضاء اللجنة عن التعاطف مع شعب وحكومة فرنسا فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باريس.

٢ - بناء على دعوة الرئيس، التزم أعضاء اللجنة دقيقة صمت.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/70/53 و A/70/53/Add.1)

٣ - السيد روكر (رئيس مجلس حقوق الإنسان): قام بعرض تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/70/53 و A/70/53/Add.1)، فقال إن المجلس اعتمد ١٣٧ قرارا ومقررا وبيانا للرئيس في عام ٢٠١٥، اعتُمد ٨٤ منها دون تصويت. وكان العديد من القرارات، بما في ذلك المتعلقة بمسائل قطرية، عبارة عن مبادرات أقاليمية، تؤكد تصميم المجلس على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا حقوق الإنسان المهمة عن طريق تجاوز المواقف السياسية المختلفة. وقد مدد المجلس ولايات الإجراءات الخاصة القائمة المتعلقة ببلدان معينة هي إريتريا، وبيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصومال، وكمبوديا، وكوت ديفوار، ومالي، وميانمار.

٤ - ومضى قائلا إن المجلس نظر، في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال المتعلق بالمساعدات التقنيةوبناء القدرات في حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والعراق، وغينيا، وهايتي، واليمن. وخلال الدورات العادية الثلاث الماضية، عقد المجلس ١٧ حلقة نقاش بشأن موضوع آثار مختلف القضايا على التمتع بحقوق الإنسان. واستفادت تلك المناقشات من خبرة ممثلي الحكومات والبرلمانات، وآليات حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية والإقليمية، والصحفيين، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

٥ - واستطرد قائلا إنه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قامت ١١٤ دولة عضوا ودولة واحدة غير عضو لها صفة المراقب بتوجيه دعوات دائمة للإجراءات الخاصة المواضيعية. ودعا جميع الدول التي لم تصدر بعد دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن تفعل ذلك وأن تتعاون تعاونا تاما مع آليات المجلس. وذكر أن نحو ١٠٠ من الشخصيات الرفيعة المستوى أدلوا ببيانات أمام المجلس خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة آذار/مارس ٢٠١٥، وحضر الدورة عدد كبير من ممثلي المجتمع المدني، وما برحوا يتابعون أعمال المجلس الذي أثبت تأثيره المتزايد بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أصبح عمل المجلس متاحا بصورة أيسر للأشخاص ذوي الإعاقة عملا باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمشيا مع ولاية فرقة العمل التابعة للمجلس والمعنية بخدمات السكرتارية وبتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وباستخدام تكنولوجيا المعلومات.

٦ - واسترسل قائلا إن مبدأ العالمية لا يزال يحافظ عليه في الاستعراض الدوري الشامل. وجميع الدول المقرر استعراضها قد حضرت إلى المجلس، معظمها بوفود على المستوى الوزاري، مما يؤكد التزامها بالعملية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، ولا سيما تلك المتصلة بمشاركة وانخراط الدول التي ليس لها أي تمثيل أو لها تمثيل محدود فقط في جنيف. وقد أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان مجموعة متنوعة من البرامج لتلبية احتياجات تلك الدول وضمان مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل.

٧ - وأردف قائلا إن ثمة مبدأ مهما آخر هو مبدأ دورية التقارير، الذي يوفر فرصة لقياس التقدم المحرز. وانطلاقا من ذلك، فإنه سيلزم تكثيف التركيز على متابعة وتنفيذ توصيات دورة الاستعراض السابقة. ويقوم عدد متزايد من الدول على أساس طوعي بتقديم تقارير منتصف المدة أو استخدام الإطار الذي يوفره المجلس لبيان التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد. وهي تقوم أيضا بتعزيز عملياتها ونظمها الوطنية من أجل تيسير إمكانية التفاعل مع التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، ومتابعتها بصورة أكثر انتظاما.

٨ - وأضاف قائلا إن من الضروري أن يعمل ممثلو المجتمع المدني، التي تُعد مشاركتهم النشطة في أعمال المجلس أمرا محوريا، في بيئة حرة ومفتوحة وآمنة تحمي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعززها. وفي عام ٢٠١٥، تم اطلاعه على حالات مزعومة ومحققة تعرض فيها أفراد من منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بل وحتى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، للترهيب أو التهديد أو الانتقام.

٩ - وقال إنه ناشد المجلس مرارا وتكرارا لكفالة سلامة مشاركة المجتمع المدني ومساهمته في عمله، وقام عند الاقتضاء بمتابعة الوضع مباشرة مع الدول المعنية. كما قام بتوثيق الحالات التي وجه انتباهه إليها وقدمها إلى الأمين العام لإدراجها في تقريره عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان. ذلك أنه بدون مساهمة المجتمع المدني، سيكون عمل المجلس والاستعراض الدوري الشامل أقل فعالية بكثير.

١٠ - واستطرد قائلا إنه في عام ٢٠١٥، أتاح صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان إمكانية مشاركة ٢٠ مندوبا في الدورات العادية الثلاث للمجلس، وبالتالي زيادة عدد المستفيدين عن السنة السابقة إلى ثلاثة أمثال. وتم اختيار ستة مسؤولين حكوميين، من بينهم نساء، للمشاركة في برنامج الزمالات التابع للصندوق. واعترف بأهمية الصندوق وشدد على ضرورة كفالة استمرار تمويله.

١١ - وأخيرا، قال إن المجلس يواصل اتخاذ عدد كبير من القرارات والمقررات التي تترتب عليها آثار كبيرة من حيث الموارد. وللأسف، لم تواكب الميزانية العادية ذلك النمو. واضطر المفوض السامي والمفوضية في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على التبرعات لتنفيذ الأنشطة الصادر بشأنها تكليف. ولذلك، فإنه يلتمس تعاون جميع الدول الأعضاء ودعمها لسد العجز في التمويل من خلال اللجنة الخامسة، بما في ذلك العجز المتعلق بالولايات الجديدة الناشئة عن قرارات المجلس ومقرراته.

١٢ - السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يرحب بالدور الذي يقوم به الرئيس لضمان تمكين المجتمع المدني من المشاركة في أعمال مجلس حقوق الإنسان دون انقطاع. غير أنها تعرب عن قلقها إزاء تزايد عدد حلقات النقاش، الأمر الذي يؤدي إلى الانتقاص من الوقت المخصص للنظر في التقارير المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والوقت الممنوح للوفود للمشاركة في المناقشات العامة والحوارات التفاعلية.

١٣ - ومضت قائلة إن وفدها يشعر بالقلق أيضا من أن المجلس قد يكون متسرعا في إنشاء أفرقة عاملة حكومية دولية لصياغة اتفاقيات بشأن مواضيع لا تحظى بتوافق الآراء وتُعد

من أكثرها إثارة للخلاف، أو لمناقشة تلك المواضيع. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تركيز وقت المجلس بشكل أفضل بحيث يحظى عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالاهتمام الواجب.

١٤ - السيد تسفاي (إريتريا): قال إنه على الرغم من أن الرئيس ومجلس حقوق الإنسان ما برحا يدعوان إلى ترشيد الموارد وتعزيز الميزانية العادية، هناك تزايد وإزدواجية في الولايات التي تخص بلدانا بعينها وهو ما يخشى وفده أنهما يشكلان مضيعة للوقت والموارد. وتساءل عن التدابير التي يمكن اتخاذها لمعالجة الولايات القطرية الزائدة عن الحاجة من أجل ترشيد عمل المجلس ونفقاته. وأضاف أن مسألة عدم منح البلد المعني فرصة كافية للتدخل تشكل مصدرا رئيسيا للقلق بالنسبة لوفده.

١٥ - ومضى قائلا إنه يجب التحقق من التقارير المقدمة من المقررين الخاصين ولجان التحقيق بما لا يدع مجالا لأي شك معقول. فالمبدأ الذي يقول إن ''المتهم بريء حتى تثبت إدانته'' يشكل ركيزة أساسية من الركائز التي تقوم عليها معايير حقوق الإنسان والآليات القانونية المقبولة دوليا ويجب أن يحترمه الجميع. وتساءلت عن الآلية التي يُعتزم اعتمادها لعلاج ذلك القصور في أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان. ويمكن أن يكون أحد العلاجات هو الأخذ بنظام التصويت على المقررات والقرارات بصورة تلقائية وشفافة من قبل جميع أعضاء المجلس.

١٦ - السيدة نيشر (لختنشتاين): قالت إن بلدها يشعر بقلق بالغ لأن قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ المتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان ما زال ينتظر التنفيذ، لا سيما في وقت تتنامى فيه التهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بإيقاع مخيف. وتساءلت عن موعد تنفيذ ذلك القرار بالنظر إلى أن جميع العقبات التي تحول دون تنفيذه قد أُزيلت في ضوء عدم تأجيل النظر فيه.

١٧ - السيد ياو شاوجون (الصين): تساءل عن الكيفية التي يمكن بها أن يعزز الرئيس دوره في التغلب على ازدواجية المعايير ومعارضة التسييس في مجال حقوق الإنسان. وتساءل أيضا عما ينبغي للمجلس أن يفعله لعكس مسار الوضع الراهن الذي تُعطى فيه الحقوق المدنية والسياسية أسبقية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في التنمية. وأخيرا، طلب من الرئيس أن يعلق على الظاهرة المتمثلة في انتقال البند ٤ من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان المتعلق بحالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس إلى البند ٢ من جدول أعماله المتعلق بالتقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقريري المفوضية والأمين العام، وإلى البند ١٠ من جدول الأعمال المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات.

١٨ - السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك): قال إن المكسيك تؤيد الحوار التعددي الشامل للجميع القائم على مبدأ التعاون لكي يتسنى معالجة المواضيع المدرجة في جدول أعمال المجلس بطريقة بناءة. ومع تكاثر القرارات والولايات ينبغي النظر في فعالية المجلس في ضوء الإجراءات التي يتخذها على أرض الواقع. وينبغي للرئيس أن يواصل تشجيع المبادرات التي تسهم في تحسين إجراءات عمل المجلس وأعضائه وإعادة تنظيمها بصورة فعالة. وسأل الرئيس عما إذا كان قد حدد التدابير التي يمكن اتخاذها لاحقا لمواصلة تحسين عمل المجلس، مثل إنشاء آلية للتشاور مع الدول والمجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل تعزيز تلك الممارسة، التي ينبغي أن تكون مستمرة.

١٩ - السيد هيتيسي (هنغاريا): قال إن مشاركة المجتمع المدني في عمل المجلس أمر ضروري. وفي هذا الصدد، ما

فتئت هنغاريا يساورها قلق بالغ إزاء جميع أعمال التخويف والأعمال الانتقامية التي تُمارس ضد من يتعاونون أو يسعون للتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، وتدين هذه الأعمال. وأعرب عن رغبته، في هذا السياق، في أن يعرف آراء الرئيس بشأن الدعوة التي وجهتها مجموعة أقاليمية مؤلفة من ٥٦ دولة لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤. وأضاف أن من شأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذا نُفذت بإخلاص وعلى الصعيد العالمي، أن تسهم إسهاما كبيرا في كفالة إعمال حقوق الإنسان للجميع. وأخيرا، تساءل عن الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس لدعم تنفيذ تلك الخطة وتقييمها ورصدها على الصعيد الوطني.

٢٠ - السيد الباهي (السودان): تساءل عن المقصود من مصطلح التطرف العنيف الوارد في قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٣٠. وقال إن ثمة حاجة لأن تقوم الدول الأعضاء في نيويورك بإجراء مزيد من المناقشة للمبادرات التي اعتُمدت في جنيف، مثل مبادئ سان خوسيه التوجيهية، ومبادرة تغيير هيكل مفوضية حقوق الإنسان، نظرا لوجود العضوية الكاملة للمنظمة هناك. وأشار إلى أن قراري الجمعية العامة ١٤١/٤٨ و ٢٦٨/٦٨ حددا الخطوات والولايات التي يمكن في إطارها تناول تلك المبادرات.

٢١ - السيد ماكلوكلين (المملكة المتحدة): قال إنه في عام ٢٠١٥ أُدخلت تغييرات على أساليب عمل اللجنة الثالثة على أمل تمكين الدول من أن تركز جهودها على أهم القضايا الراهنة. وتساءل عن الدروس التي يمكن استخلاصها في جنيف من تلك الممارسة. وفي حين أن المجلس هو بحق هيئة تمثل الدول الأعضاء، فإن وجهات النظر المستقلة للمجتمع المدني ومعارفه وخبراته لا يمكن إلا أن تشجع على إجراء مناقشات أكثر استنارة وثراء. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمنظمات غير الحكومية والناشطين والمواطنين العاديين أن يسهموا على أفضل وجه إسهاما كاملا في عمل المجلس.

٢٢ - السيدة ترويش (سويسرا): تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تيسير وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال المجلس. وفي ضوء الزيادة المقلقة في أعمال التخويف والانتقام ضد أفراد المجتمع المدني الذين يتعاونون مع المجلس وآلياته، تساءلت عن الدور الذي يمكن أن يقوم به الرئيس لمنع تلك الظاهرة ومكافحتها. وأعربت أيضا عن رغبتها في أن تعرف ما هي التدابير المحددة التي يمكن تنفيذها بشكل أفضل لتحسين أساليب عمل المجلس.

٢٣ - السيد ربيع (المغرب): قال إن مهمة صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان تتجاوز مجرد دعم المشاركة لكي تشمل تدريب المندوبين على إجراءات المجلس وأعماله. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها استخدام الصندوق لتحسين التنسيق بين جنيف ونيويورك، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب أعضاء الوفود، والكيفية التي يمكن بها تطبيق النهج الذي يتبعه الصندوق في نيويورك.

٢٤ - السيد خان (باكستان): قال إنه بالرغم من أن باكستان تقدر مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس، فإنها تلاحظ أنه كان ثمة اتجاه غير مكبوح من جانب بعض المنظمات غير الحكومية للخروج عن الموضوع قيد المناقشة وإبداء ملاحظات تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وطعنا في نزاهة الدول الأعضاء. وتساءل عن الخطوات التي يمكن للرئيس والمجلس اتخاذها للحد من هذه التطورات السلبية بغية تفادي إثارة جدال لا مبرر له وتسييس عمل المجلس بصورة خطرة.

٢٥ - السيد روكر (رئيس مجلس حقوق الإنسان): قال إن المجلس أصبح إلى حد ما ضحية لنجاحه: فمع تزايد عدد ولايات الإجراءات الخاصة، يجدر النظر فيما إذا كان المجلس يقوم بتخصيص وقت كاف للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والكيفية التي يمكن بها ضمان أفضل استخدام للمعلومات الوفيرة التي يتم جمعها من خلالهم. وقد يكون من الممكن تكريس مزيد من الوقت لذلك الأمر في الفترات البينية التي تتخلل الأنشطة الرئيسية لدورات المجلس، وإن كانت تلك الفترات عادة ما تستخدمها الأفرقة العاملة في الاضطلاع بأنشطتها، وهي الأنشطة المرتبطة بالاستعراضات الدورية الشاملة والأعمال المهمة الأخرى. والمجلس بصدد النظر في المسألة ويرحب بأي مقترحات تُقَدم في هذا الصدد.

٢٦ - ومضى قائلا إن الولايات القطرية تُعد أساسية لأعمال المجلس، ومن ثم فإنها ليست بالضرورة ذات صلة بتحسين حالة التمويل. وقال إن هناك تدابير قائمة لضمان قدرة الدول المعنية على الاستجابة، وهو يعتقد أن تعليقاتها تولى اهتماما حقيقيا. ومع ذلك، فإنه سيكون دائما على استعداد للنظر في أي تحسينات يُقترح إدخالها على النظام. وأعرب عن سروره لأن يلاحظ أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في قرار المجلس ٢٤/٢٤، وأن الدول من جميع المناطق قد أعربت عن تأييدها للتعجيل بتنفيذه. ومن المفترض الآن أن يكون من الممكن المضي قُدما في تنفيذ القرار.

٢٧ - واسترسل قائلا إن حقوق الإنسان تُعد في جوهرها أمرا سياسيا، وبالتالي قد لا يكون من الممكن أن نستبعد تماما ما أشارت إليه بعض الوفود بأنه تسييس. ومع ذلك، فإن المجلس يسعى دائما إلى تجنب الكيل بمكيالين والحيلولة دون أن يكون للصراعات الثنائية التي لا علاقة لها بحقوق الإنسان أي تأثير على عمله. وقال إن أعمال المجلس تتوخى تحقيق توازن جيد بين النظر في الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من الجهة الأخرى. وهو يناقش بصفة مستمرة ما هو بند جدول الأعمال الذي يكون من الأنسب أن تناقش في إطاره كل حالة من حالات حقوق الإنسان في أي بلد بعينه.

٢٨ - واستطرد قائلا إن المجلس اتخذ الخطوات المناسبة لتحسين الكفاءة، بدءا بالبيان الذي أدلى به الرئيس في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن هذه المسألة (A/HRC/PRST/29/1). وقرر زيادة تحسين الجدول السنوي الاختياري لقراراته المواضيعية من أجل إيجاد مزيد من الشفافية، باعتبار أن الدرس الرئيسي المستفاد من النظر في أساليب عمل المجلس هو أن زيادة الشفافية تُعد أمرا أساسيا للتحسين. كما يُعد فهم عمل المجلس بشكل أفضل شرطا أساسيا لترشيده ويمكن أن يساعد على الحد من تضخم عدد المبادرات.

٢٩ - وأوصى أيضا بتحسين تخطيط العمل الجاري في نيويورك. ومن المهم التذكير بأن هدف المجلس لم يكن على الاطلاق هو توخي الكفاءة كغاية في حد ذاتها؛ فزيادة الكفاءة لا تكون أمرا مستصوبا إلا بقدر تعزيزها للفعالية على أرض الواقع. ولذلك فإنه من الضروري للغاية إيجاد فهم للأثر الذي يحدثه المجلس وآلياته على الضحايا الفعليين والمحتملين لانتهاكات حقوق الإنسان. والمجلس على استعداد لتقديم المشورة بشأن كيفية جعل نموذج الاستعراض الدوري الشامل مفيدا في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة.

٣٠ - وأردف قائلا إن قرار المجلس ١٥/٣٠ المتعلق بحقوق الإنسان ومنع التطرف العنيف ومكافحته يحدد بدرجة كافية من الوضوح ما هو المقصود من الناحية العملية من مكافحة التطرف العنيف. ويُعد اعتماد المبادئ التوجيهية لمكافحة التخويف والأعمال الانتقامية (مبادئ سان خوسيه التوجيهية) أمرا مهما لأنه زوّد الهيئات المستقلة المنشأة

بموجب معاهدات بإطار للتعامل مع الأعمال الانتقامية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الأفراد الذين يتعاونون مع تلك الهيئات على أن يشعروا بالأمان.

٣١ - وتابع كلامه قائلا إن منظمات المجتمع المدني تشكل عنصرا أساسيا في الجهود التي يبذلها المجلس لبناء المؤسسات. وبغية كفالة استمرار مساهمتها، سيكون من المفيد مواصلة التذكير بأهميتها ومقاومة جميع المحاولات التي تستهدف الحد من دورها أو تقليصه. وذكر في هذا الصدد أنه أُطلع على عدد من الحالات المزعومة أو المؤكدة التي ارتكبت فيها أعمال انتقامية ضد أعضاء منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين حاولوا التفاعل مع المجلس أو آلياته في عام ٢٠١٥. وتتمثل إحدى السُبل الكفيلة بحماية المجتمع المدني في إثارة كل حالة من تلك الحالات مع الدولة المعنية بالتأكد من أن جميع الوقائع يتم التحقق منها وتوثيقها على النحو الصحيح، ثم عرضها على الأمين العام لإدراجها في تقريره.

٣٢ - ومضى قائلا إن صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان يمكن أن يسهم في تحسين التنسيق بين نيويورك وجنيف عن طريق دعم الدول الأعضاء الـ ١٧ التي ليس لها أي تمثيل في جنيف. وقد أحرز الصندوق بالفعل تقدما في مجال التدريب، وسيتاح التدريب على شبكة الإنترنت بشأن أداء عمل مجلس حقوق الإنسان اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١٦. وأخيرا، ذكر أن النهج الذي يتبعه إزاء عدم قيام بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية باستخدام لغة مناسبة لسياق الأمم المتحدة هو تذكيرها بالقواعد ذات الصلة المعمول بها في هذا الصدد. وأضاف أن من الأهمية بمكان مواصلة الحوار مع ممثلي المجتمع المدني، وأنه لا علم له بأن ثمة مشاكل كبرى نشأت فيما يتعلق باحترام قواعد الأمم المتحدة.

٣٣ - الرئيس: دعا اللجنة إلى بدء مناقشتها العامة للبند ٦٧ من جدول الأعمال.

٣٤ - السيد مينا (سيراليون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن التوسع المتواصل في أعمال مجلس حقوق الإنسان يتطلب ترشيد أساليب عمله بصورة شاملة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالجهود التي يبذلها رئيس المجلس لتشجيع زيادة الكفاءة، غير أنه يود التأكيد مجددا على أن جميع المقترحات المقدمة يجب أن تقع في حدود البارامترات التي حددتها حزمة تدابير بناء مؤسسات المجلس الواردة في القرار ١/٥، ونتيجة عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان، والنظام الداخلي، وطرائق العمل القائمة.

٣٥ - وأضاف قائلا إنه وفقا للفقرة ١١٤ من قرار المجلس ١/٥، ينبغي أن يقتصر دور المكتب على المسائل الإجرائية والتنظيمية. وأعرب عن قلق المجموعة إزاء عدد من المحاولات التي تُبذل للانحراف عن ذلك القرار، أو الشروع في إجراء استعراض للأمر الواقع، أو التشكيك في وضع المجلس باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، أو إعادة فتح باب المناقشات بشأن مسائل مؤسسية رئيسية تمت تسويتها بالفعل، وجميعها أمور يمكن أن تقوّض بشدة مصداقية المجلس ومستقبله.

٣٦ - ومضى قائلا إن ثمة سببا آخر للقلق هو استمرار حالة الجمود داخل الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، ومقاومة عملية بيان المضمون المعياري لهذا الحق بالتفصيل. ولذلك فإن مجموعة الدول الأفريقية ترحب بالطلب الوارد في تقرير المجلس (A/70/53/Add.1) بأن يلتمس المفوض السامي لحقوق الإنسان آراء الدول الأعضاء في إعداد ورقة عن تحقيق وإعمال الحق في التنمية للنظر فيها في الدورة

السابعة عشرة للفريق العامل. كما يطلب التقرير من الجمعية العامة أن تنظر في عقد جزء رفيع المستوى بشأن الحق في التنمية في دورتها الحادية والسبعين.

٣٧ - واسترسل قائلا إن المجموعة حافظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على دورها القيادي بشأن قضايا من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأثر النفايات السامة وعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان. وإزاء تزايد معدلات أعمال العنف والكراهية المرتكبة بدوافع عنصرية، قدمت المجموعة قرارات طموحة وعملية تهدف إلى تحقيق التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٣٨ - واستطرد قائلا إن البلدان الأفريقية تشكل ثلثي المستفيدين من الأنشطة المضطلع بها في إطار البند ١٠ من جدول أعمال المجلس، المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، وما برحت المجموعة تشارك بقوة في العمل في هذا المجال. ويشكل البند ١٠ منبرا للتعاون التقني وبناء القدرات وينبغي ألا يُساء استخدامه لتحقيق أهداف لا صلة لها بهذا الغرض، بما في ذلك رصد حالات حقوق الإنسان والتحقيق فيها. وينبغي ألا تُقَدم الخدمات الاستشارية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان إلا بناء على طلب البلد المعني، ويجب أن تحترم تماما سيادة تلك الدولة واستقلالها السياسي.

٣٩ - وأضاف قائلا إن مسألة حماية الأسرة ودعمها باعتبارها النواة الطبيعية والأساسية للمجتمع لا تزال عرضة للتجاهل إلى حد كبير على الرغم من كونها تشكل التزاما لا خلاف عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقال إن مجموعة الدول الأفريقية لذلك ترحب باتخاذ المجلس للقرار ٢٢/٢٩ بشأن حماية الأسرة. ويلزم بذل مزيد من الجهود لمعالجة مسألة المهاجرين، ولا سيما أثر سياسات الهجرة ومراقبة الحدود على سلامة المهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم وكرامتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم.

٤٠ - وأردف قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل لا يزال يُعد أمرا مهما ورئيسيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب المحافظة على الطابع التعاوني للآلية ومبدأ الحوار المرتبط بها. ويجب تزويد صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بالموارد اللازمة لتمكين الدول من تطوير القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ التوصيات التي تم قبولها. وأعرب عن تأييد المجموعة لإجراءات المجلس الخاصة وآلياته، ولكنها تعتقد أنه ينبغي ترشيدها من أجل تعزيز فعاليتها. ومن الضروري أيضا ضمان امتثالها لحزمة بناء المؤسسات، ومدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والإطار المرجعي للولايات ذات الصلة.

٤١ - ومضى قائلا إن مجموعة الدول الأفريقية تشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات التي تسعى إلى فرض أفكار ومفاهيم جديدة، من قبيل تلك المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية، من دون أن تكون لها مرجعية في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وترفض المجموعة بقوة أي محاولة لتقويض النظام الدولي لحقوق الإنسان من خلال السعي لفرض مفاهيم تتصل بمسائل اجتماعية، بما في ذلك السلوك الفردي الخاص، مما يقع خارج نطاق الإطار القانوني لحقوق الإنسان المتفق عليه دوليا. ذلك أن مثل تلك المحاولات تتجاهل الطابع العالمي لحقوق الإنسان.

٤٢ - وأردف قائلا إن التركيز على الأفكار التي لا يوجد بشأنها توافق دولي لا يؤدي إلا إلى بث الفرقة بين أعضاء مجلس حقوق الإنسان وتقويض نهجه المتوازن القائم على المساواة إزاء تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهذه الأفكار ليس لها أي أساس قانوني دولي، ولكنها تدخل في نطاق

الولاية القضائية المحلية للدول. ولذلك، فإنه من المؤسف أنها تولى الاهتمام على حساب المسائل ذات الأهمية القصوى مثل العنصرية والحق في التنمية.

٤٣ - واستطرد قائلا إن الناس ليسوا ضعفاء بطبيعتهم؛ ولكن الظروف الاجتماعية — الاقتصادية التي يعيشون في ظلها قد تجعل بعضهم ضعفاء. وتندد المجموعة الأفريقية بجميع أشكال القولبة النمطية والاستبعاد والوصم والتحيز والتعصب والتمييز والعنف الموجه ضد الشعوب والمجتمعات والأفراد، لأي سبب من الأسباب، وحيثما وقعت. وعلى الدول الأعضاء أن تقلع عن محاولة إعطاء أولوية لحقوق أفراد بعينهم، حيث أن ذلك يمكن أن يفضي إلى تقويض الحقوق المتفق عليها دوليا، بما يخالف مبدأي عدم التمييز والمساواة.

٤٤ - وأضاف قائلا إن المجموعة تؤيد ولاية المجلس على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، وتعتقد أن تسمية موظف تنسيقي أقدم معني بالأعمال الانتقامية يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة بالنسبة لتلك الولاية. ولم تجد محاولات المجموعة للحصول على إيضاحات بشأن النقاط الغامضة في قرار المجلس ٢٤/٢٤، حيث أن أطرافا أخرى حالت دون إجراء المشاورات المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٦٨/١٤٤. ولن يمكن كسر الجمود المتعلق بالقرار ما لم تشارك جميع الدول الأعضاء في العملية التشاورية الشاملة والشفافة والجامعة.

٤٥ - وأكد على أن المبادئ التي يقوم عليها إنشاء المجلس، الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، ما زالت تُعد بالغة الأهمية والجدوى. وينبغي للمجلس أن يواصل الاستناد في عمله إلى مبادئ عدم التسييس وعدم الانتقائية والموضوعية وعالمية الشمول، والقضاء على إزدواجية المعايير، والتعاون الدولي، والحوار الحقيقي. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي للمجلس أيضا أن يظل ملتزما بتشابك كافة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، وأن يكفل معاملة جميع حقوق الإنسان معاملة متساوية وعادلة.

٤٦ - السيدة ميلر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): أكدت من جديد دعم وفد الاتحاد لمجلس حقوق الإنسان، ورحبت بجهوده الرامية إلى إقامة روابط أوثق بين المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إن وفدها يقدر موضوعية المجلس وفعاليته واستقلاله، ويرحب بالجهود التي يبذلها من أجل تعزيز كفاءته. وبالنظر إلى تزايد أهمية الإنترنت كمصدر للمعلومات وأداة للاتصال، يرحب وفدها بطلب الرئيس إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تُعد صفحة شكبية للمجلس وأن تديرها وتدعمها، على أن تكون تلك الصفحة أكثر تميزا وأيسر منالا واستخداما (A/HRC/PRST/29/1)، ويتطلع إلى معرفة الكيفية التي يمكن بها للموقع الشبكي الجديد أن يعزز إمكانية وصول الناس في جميع أنحاء العالم إلى المجلس وإجراءاته.

٤٧ - ومضت قائلة إن وفدها مهتم أيضا باستكشاف المسائل المتعلقة بالتدابير والأدوات الأخرى التي يمكن أن تساعد في إذكاء الوعي بعمل المجلس وإجراءاته والكيفية التي يمكن للمجلس بها أن يدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع الحفاظ على الإنجازات التي تحققت من خلال الاتفاقيات والقرارات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. واختتمت كلمتها بأن أعربت على حرص الاتحاد الأوروبي على مواصلة الالتزام بدعم الجهود التي يبذلها المجلس من خلال تعاونه الوثيق مع جميع الدول والمؤسسات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٤٨ - السيد عصام (مصر): قال إن الهجمات الإرهابية المقيتة التي وقعت في الآونة الأخيرة في مصر وفرنسا والعراق ولبنان، وفي أماكن أخرى، تشكل جزءا من آفة الإرهاب

والتطرف التي بدأت في الظهور كتحد أساسي للمجتمع العالمي ولها انعكاسات هائلة على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وحث أعضاء المجلس على اتخاذ موقف موحد من قراره ١٧/٢٨ المتعلق بآثار الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان عن طريق بحث المسألة بشكل مستفيض، وإدانة جميع الأعمال الإرهابية، وإظهار التضامن مع ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

٤٩ - ومضى قائلا إنه لا يمكن للمجلس أن يقوم على نحو فعال بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلا إذا كان يستند في عمله إلى مبادئ عدم التسييس، وعدم الانتقائية، والموضوعية، وعالمية الشمول، والتعاون الدولي، والحوار الحقيقي. وسيتطلب التغلب على التحديات غير المسبوقة التي يواجهها المجلس حاليا في مجال حقوق الإنسان توسيع نطاق عمله وأنشطته، الأمر الذي من شأنه أن يعرِّض موارده وبرنامج عمله لضغوط متزايدة.

٥٠ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى أن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عالمية الطابع وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ومترابطة، ينبغي أن يُنظر فيها جميعا على قدم المساواة بطريقة عادلة ومنصفة. وفي هذا الصدد، توفر الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان الحق في التنمية فرصة لتكثيف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأوساط الدولية الأوسع نطاقا المعنية بحقوق الإنسان من أجل إعمال الحق في التنمية، بما في ذلك من خلال زيادة تفصيل المحتوى المعياري ذي الصلة.

٥١ - وأعرب عن ترحيب مصر بالجهود التي يبذلها المجلس للتصدي للتحديات التي تعوق التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما اتخاذ قراري المجلس ١٥/٢٨ بشأن الحق في العمل و ٢٢/٢٩ بشأن حماية الأسرة، وقال إنها تتطلع إلى مساهمة المجلس في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. كما أعرب عن سرور مصر لأن المجلس يواصل اهتمامه النشط بقضايا العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من أشكال التعصب الأخرى، والتعصب الديني، والتمييز، والعنف القائم على أساس الدين أو المعتقد. ويلزم اتخاذ إجراءات حازمة وفورية لمواجهة الارتفاع المقلق في معدلات هذه الانتهاكات.

٥٢ - واختتم كلمته بقوله إنه في حين أن مصر تدين جميع أعمال التخويف والانتقام ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة، فإنها ترى أن قرار المجلس ٢٤/٢٤ لا يمكن تنفيذه إلا بعد إجراء مشاورات شفافة وشاملة وحاسمة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٨.

٥٣ - السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه حدث تحسن ملحوظ في عمل مجلس حقوق الإنسان خلال السنوات الست الماضية. إلا أن الولايات المتحدة ما زالت تشعر بالقلق إزاء التركيز القصير النظر على إسرائيل. وخلال العام الماضي، قدم بلدها أول مشروع قرار على الإطلاق بشأن حقوق الإنسان ومنع ومكافحة التطرف العنيف، وسعى إلى ترشيد نظر المجلس في القرارات العديدة المتعلقة بمواضيع مماثلة. وأعربت عن ترحيب وفدها بمواصلة العمل المتعلق بالحيز المتاح للمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، فضلا عن إيلاء الاهتمام للشواغل الملحة في مجال حقوق الإنسان في بعض البلدان والمناطق.

٥٤ - وأشادت باتخاذ قرار المجلس ١/٢٥، المتعلق بتعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، بتوافق الآراء، وهو القرار الذي يتضمن طلب المجلس إلى المفوضية مواصلة تقييم التقدم المحرز في العمليات الوطنية ذات الصلة. وقالت إن الولايات المتحدة قدمت قرار المجلس ١٣/٢٩ المتعلق بإيفاد بعثة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان، والمساءلة، والمصالحة، وبناء القدرات في جنوب السودان، وترحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، الذي يسترعي انتباه العالم بشأن احتمال إندلاع أعمال عنف خطيرة في بوروندي.

٥٥ - وأردفت قائلة إن بلدها يؤيد بقوة استمرار اهتمام المجلس بانتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويحيط علما بالدورة الاستثنائية التي عقدها المجلس بشأن الفظائع التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. بيد أنه يعرب أيضا عن أسفه الشديد إزاء بعض الإجراءات التي يتخذها المجلس ويؤكد من جديد أن الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية ينبغي أن تُعالج في إطار بند عام لجدول الأعمال وليس في إطار بند بعينه.

٥٦ - السيدة توماس (كوبا): قالت إن أسلوب الكيل بمكيالين والمواجهة والتلاعب السياسي الذي اتسمت به لجنة حقوق الإنسان السابقة يجب ألا يسمح له بأن يترسخ في المجلس. ومن المؤسف في هذا الصدد أن تقرير المجلس يعكس استمرار اتباع نهج عقابي وانتقائي تجاه النظر في مختلف حالات حقوق الإنسان. وقد أنشئ الاستعراض الدوري الشامل بهدف جعل مجلس حقوق الإنسان مختلفا اختلافا أساسيا عن سلفه بتزويده بالوسائل التي تكفل قيام تعاون دولي بشأن حقوق الإنسان على أساس الحوار البناء واحترام مبادئ العالمية والموضوعية والحياد واللاإنتقائية. ولذلك ينبغي أن يُعترف بالاستعراض بوصفه الآلية العالمية الوحيدة لإجراء تحليل شامل لحالة حقوق الإنسان في جميع البلدان.

٥٧ - ومضت قائلة إنه لكي يتسنى تحقيق حماية فعالة لحقوق الإنسان، ينبغي أن تقوم الدول بالدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي وسياسي على أساس ديمقراطي ومنصف، لكي يحل محل النظام الجائر والإقصائي الحالي. وذكرت أن الآثار الضارة للحصار المفروض على كوبا على مدى أكثر من ٥٠ عاما هو دليل قاطع على أهمية تحليل الأثر الكامل للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على حماية حقوق الإنسان، وهو التحليل الذي ينبغي أن يؤدي إلى التخلي عن جميع هذه التدابير.

٥٨ - واسترسلت قائلة إن كوبا ستواصل العمل بشكل عاجل مع الدول المتفقة معها في الرأي لكفالة اعتراف المجلس بالحق في التضامن الدولي، الذي من شأنه أن يسهم في تهيئة الظروف المثلى لعلاج الأزمات العالمية الخطيرة في المجالين الاقتصادي والمالي، ومجالات الطاقة والبيئة والغذاء. وقالت إن وفدها سيواصل أيضا دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للتقيد تقيدا صارما بمبدأي الموضوعية والحياد وبمدونة قواعد سلوكهم.

٥٩ - وأردفت قائلة إن كوبا ما زالت ملتزمة بتعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان. وستواصل على وجه الخصوص تعزيز الحق في تقرير المصير، والحق في السلام والتنمية والغذاء؛ والعمل من أجل مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التمييز، والسعي لكفالة إعمال الحقوق الثقافية واحترام التنوع.

٦٠ - تولى السيد محمد (غيانا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦١ - السيد تشوي وون سوك (جمهورية كوريا): أشاد باستجابات المجلس في الوقت المناسب للشواغل ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال حلقات النقاش والقرارات المتعلقة بمسائل من قبيل تغير المناخ، والنساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات العرقية. كما أعرب عن ترحيب وفده بقرارات المجلس التي تستهدف

بلدانا بعينها، وبروح التوافق والتعاون التي أتاحت إمكانية اتخاذ أغلبها بتوافق الآراء.

٦٢ - ومضى قائلا إن الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المجلس في عام ٢٠١٦ ستكون فرصة مناسبة لإجراء تقييم موضوعي أمين لما حققه من إنجازات، لا سيما من حيث فعاليته. وعلى وجه الخصوص، من شأن إجراء تقييم لأثر الاستعراض الدوري الشامل على أرض الواقع أن يمكن المجلس من تعزيز فعالية تلك العملية.

٦٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي يبذلها رئيس المجلس لمعالجة ما لزيادة عبء عمل المجلس من أثر سلبي على نوعية عمله، وعن أمله في أن يستمر ذلك الزخم. وقال إنه نظرا لأن مسائل حقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بأولويات أساسية أخرى مثل السلام والأمن والتنمية، فإن وفده يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها المجلس من أجل تعزيز فعالية التنسيق وتعميم منظور حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٦٤ - السيدة إيزانوفا (كازاخستان): قالت إن أعمال مجلس حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة أصبحت أكثر تسييسا، كما أظهر تزايد عدد القرارات المطروحة للتصويت تزايد الاستقطاب فيه. وأعربت عن تأييد كازاخستان للجهود المبذولة لزيادة ثقة الدول في أنشطة المجلس من خلال إقامة حوار يستند إلى المساواة والسعي إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

٦٥ - ومضت قائلة إن معالجة القضايا في مجال حقوق الإنسان يستلزم إيجاد حلول جماعية وتفاعل جماعي، والمجلس بحاجة إلى اتباع نهج أكثر توازنا إزاء النظر في جميع فئات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعربت عن تأييد كازاخستان للتدابير التي تهدف إلى تحسين فعالية المجلس وآلية الإجراءات الخاصة، بالرغم من أن تلك التدابير تتطلب اتباع نهج متوازن يأخذ بعين الاعتبار مختلف مصادر المعلومات أثناء قيام المجلس بتقييم حالة حقوق الإنسان في البلدان التي تجري زيارتها.

٦٦ - وأردفت قائلة إن بلدها صدق في عام ٢٠١٥ على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وواصل تفاعله النشط مع الهيئات المنشأة بمعاهدات، التي يجب أن تعكس استنتاجاتها بوضوح وموضوعية الحوار الذي يجرى بين أعضاء الهيئات المنشأة بمعاهدات ووفود البلدان أثناء النظر في تقاريرها. وفي ختام كلمتها قالت إن كازاخستان التي ما برحت تقدم تبرعات إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٨، تؤكد مجددا التزامها بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

٦٧ - السيدة بيلسكايا (بيلاروس): قالت إن بلدها أكمل بنجاح الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وقام طوعيا بتنفيذ أغلبية توصياته. وبيلاروس مستعدة للتعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان على أساس نهج موضوعي ومحايد ووسعت قائمة الإجراءات المواضيعية المتفق عليها لمجلس حقوق الإنسان.

٦٨ - وأعربت عن ترحيب بلدها بتركيز المجلس على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحق في التنمية، ووضع الأطفال والنساء والمعوقين والمسنين، ومؤسسة الأسرة. وأعربت عن أسفها لأن المجلس بدأ يتحول أكثر فأكثر إلى منبر للمواجهة المصطنعة في ميدان حقوق الإنسان، ويستخدمه بعض الأعضاء لتسوية حسابات سياسية والترويج لمعايير ونهج لم يتفق عليها دوليا. وهذه الممارسة يمكن أن تنشئ روابط لا أساس لها بين ''حقوق الإنسان'' وأي مسألة خلافية تقريبا في العلاقات الثنائية أو الإقليمية.

٦٩ - وأردفت قائلة إن آليات المجلس، وبالدرجة الأولى القرارات والولايات التي تخص بلدانا معينة، تتيح لمجموعات الدول التي تملك ما يلزم من موارد مالية وتنظيمية إمكانية إضفاء الشرعية على التدابير القسرية التي تتخذها بصورة انفرادية ضد بعض البلدان والحكومات. وقالت إن بيلاروس دأبت على الدعوة إلى وقف تلك الممارسة وتأمل في أن يؤدي تعيين مقرر خاص معني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان إلى تغيير النهج الذي يتبعه المجلس وبعض أعضائه في هذا الصدد والحيلولة دون استبدال مبادئ الميثاق بقواعد غير قانونية.

٧٠ - السيد أصبعي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده يقدر كثيرا عملية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها آلية تعاونية للنظر في أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وقال إن حكومته ملتزمة بكفالة احترام حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وشرعت في تنفيذ استعراضها الدوري الشامل الثاني، بالتشاور مع المجتمع المدني.

٧١ - بيد أنه أعرب عن أسفه لأن بعض البلدان يواصل تسييس مسألة حقوق الإنسان، والدخول في مواجهة مع المجلس، والإصرار على الممارسة العقيمة المتمثلة في تقديم قرارات ذات دوافع سياسية خاصة ببلدان معينة، مع غض الطرف في الوقت ذاته عن مشاكل حقوق الإنسان الخاصة بها. وقال إن وفده يرفض بشدة تلك التحركات السخيفة، التي تقوّض مصداقية جهاز الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان بجعله محفلا للمناورات السياسية، وبالتالي فإنه ينأى بنفسه عن الجزء من تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/70/53) الذي يتضمن ما يسمى بالقرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٧٢ - وأعرب عن ترحيب الحكومة الإيرانية بعقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للمجلس، التي بعث فيها المجلس برسالة واضحة ضد التطرف العنيف ردا على الفظائع التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام. واختتم كلمته بقوله إن الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في فرنسا والعراق ولبنان تعيد إلى الأذهان بشكل صارخ ضرورة العمل على تشجيع المزيد من التفاهم وتشكيل تحالف عالمي حقيقي لمكافحة خطر العنف الناجم عن التطرف الذي يهدد العالم بدلا من التركيز على محاولات مضللة ذات دوافع سياسية لاستهداف عدد من الدول الأعضاء بصورة انتقائية.

٧٣ - السيد روستول (النرويج): قال إن التحديات التي تواجه التمتع بحقوق الإنسان والسلام والتنمية في كثير من أنحاء العالم هي سبب من أسباب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ونتيجة لها في آن واحد. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان لضغوط متزايدة في العديد من البلدان، في حين تتسبب القيود التي تكبل القدرات في إغفال عنصر حقوق الإنسان في مجال التنمية المستدامة في بلدان أخرى. ويلزم أن يكون مجلس حقوق الإنسان فعالا وأن تكون منظومة الأمم المتحدة قوية لكي يتسنى إقامة شراكة مع الدول الأعضاء للتصدي لتلك التحديات.

٧٤ - واستطرد قائلا إن المجلس استطاع أن يُنجز أكثر كثيرا مما توقعه الكثيرون في بداية الأمر. فالاستعراض الدوري الشامل يمثل آلية واعدة، في حين أن ولايات الإجراءات الخاصة تقوم بتغطية نطاق متزايد الاتساع من المسائل المواضيعية والقطرية. وينبغي أن تكون إحدى الأولويات الرئيسية للمجلس هي صقل أدوات حقوق الإنسان المتاحة بغية تحسين التنفيذ على أرض الواقع. كما أن التحديات التي تواجه النظام الدولي لحقوق الإنسان ترتبط ارتباطا واضحا بوجود حاجة واضحة إلى زيادة الدعم المالي

لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. واختتم كلمته بأن أشاد بالتحسينات المزمع إدخالها على أساليب عمل المجلس، سواء ما كان مخططا لها من قبل أو التي قيد التنفيذ بالفعل، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تحسين العلاقة مع اللجنة الثالثة.

٧٥ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إن مناخ العمل في مجلس حقوق الإنسان يجب أن يتحسن. ولا يجوز لأي بلد أن يستخدم قضايا حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر أو، وهو الأسوأ، كأداة جغرافية - سياسية لممارسة الضغط السياسي. وينبغي للمجلس أن يتصرف وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ ومبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاإنتقائية التي أرستها حزمته لبناء المؤسسات؛ وأن يضطلع بعمله من خلال الحوار والتعاون بصورة بناءة؛ وأن يتخلى عن أسلوب التسييس والكيل بمكيالين الذي يوجد حاليا في المجلس وفي غيره من آليات حقوق الإنسان؛ وأن يضع حدا لاستراتيجية ''التشهير والتجريح''.

٧٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي احترام التنوع عند النظر في الجهود التي تبذلها البلدان للنهوض بحقوق الإنسان، وهي تواجه مختلف التحديات والأولويات في مجال حقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أن يحترم اختيارات البلدان فيما يتعلق بمساراتها لتحقيق التنمية ونماذجها لحماية حقوق الإنسان؛ وأن يعمل بصورة بناءة من أجل تعزيز تبادل الخبرات والتعلم المتبادل بين مختلف المجتمعات والديانات والنظم الاجتماعية؛ وأن يحقق توازنا بين تعزيز الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من الناحية الأخرى، لا سيما الحق في التنمية؛ وأن يعزز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

٧٧ - وأخيرا، أكد على ضرورة توخي الحصافة عند النهوض بإصلاح أساليب عمل المجلس. وينبغي المحافظة على الطابع الحكومي الدولي للمجلس والمبدأ العملي المتمثل في ملكية الدول الأعضاء للمجلس. وينبغي أن تكون المبادرات والعمليات التي تستهدف إصلاح أساليب عمل المجلس على درجة عالية من الشفافية والديمقراطية، وينبغي أن تنطوي على التشاور بصورة كاملة مع أعضاء المجلس. ويجب ألا تهدف الأفكار التي تُطرح إلى إعادة النظر في وضع المجلس وينبغي ألا تحكم مسبقا على نتائج دورة الاستعراض الدوري المقبلة.

٧٨ - السيد ياريمينكو (أوكرانيا): أعرب عن تضامن وفده مع ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس وبيروت وبغداد، ومع أسرهم. وقال إنه في ضوء احتلال الاتحاد الروسي للقرم والعدوان الروسي الذي وقع في شرق أوكرانيا، وما ترتب على ذلك الصراع من عواقب سلبية حتمية بالنسبة لحقوق الإنسان، فإن حكومته مصممة على مواصلة تعزيز شراكتها مع مفوضية حقوق الإنسان. وقد أنشئت بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا بمبادرة من الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٤، مع التركيز بوجه خاص على انتهاكات حقوق الإنسان في منطقتي القرم وشرق أوكرانيا المحتلتين، وهما أقل المناطق منعة في البلد حاليا. وبالنظر إلى كفاءة العمل الذي تضطلع به البعثة، تم تجديد ولايتها عدة مرات.

٧٩ - ومضى قائلا إن وفده يكرر توجيه دعوة مفتوحة دائمة من أوكرانيا للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وقد أدى اتخاذ المجلس للقرار ٢٣/٢٩ إلى إجراء حوار تفاعلي مستقل بشأن حماية حقوق الإنسان في أوكرانيا في الدورة الثلاثين للمجلس. وقال إن أوكرانيا تدين بشدة ما يتعرض له المواطنون المنحدرون من أصل أوكراني وتتار

القرم في شبه جزيرة القرم من تمييز واضطهاد، حسبما ورد في قرار المجلس ٣٠/٢٦.

٨٠ - وأردف قائلا إن وفده يشعر أيضا بقلق بالغ لأن بعثات المنظمات الدولية والإجراءات الخاصة لا تستطيع الوصول إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي لرصد مراعاة حقوق الإنسان. وهذه الحالة في تدهور مستمر، وتتطلب المشكلة الخطيرة والمنهجية المتعلقة بمراعاة سلطات الاحتلال الروسي لحقوق الإنسان في القرم أن تقوم مفوضية حقوق الإنسان بإصدار تقرير تفصيلي مستقل. ودعا الدول الأعضاء إلى زيادة ضغطها على السلطات الروسية لجعلها تفرج على الفور عن ناديا سافتشينكو، وأوليغ سينتسوف، وأولكسندر كولتشينكو، وجميع المواطنين الأوكرانيين الآخرين المعتقلين كسجناء سياسيين للنظام الروسي.

٨١ - واستطرد قائلا إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما الأساس الذي يقوم عليه برنامج الإصلاح الواسع النطاق الذي أطلق في أوكرانيا في عام ٢٠١٤. وقد اتخذت بالفعل خطوات للبدء في إصلاحات شملت، في جملة أمور، إصلاحات في مجال مكافحة الفساد، واللامركزية، وإلغاء الضوابط التنظيمية، وكفالة حرية الحصول على المعلومات العامة. وعلاوة على ذلك، وُضعت بمبادرة من الرئيس الأوكراني، وبالتعاون مع المجتمع المدني، استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة في هذا الصدد. واختتم كلمته بأن أعرب عن امتنان وفده للهيئات الدولية لحقوق الإنسان لقيامها بتقديم مساعدات تقنية إلى الحكومة في وضع الاستراتيجية ولمساعدتها المستمرة في صياغة خطة العمل الوطنية.

٨٢ - السيد خان (باكستان): قال إنه يجب على مجلس حقوق الإنسان، لكي يقوم بالدور المنوط به في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أن يتقيد تقيدا دقيقا بمبادئ الحياد والموضوعية واللاإنتقائية وعدم التسييس. وللأسف، ما زال يجري تسييس قضايا حقوق الإنسان ولا يزال يولى قدر لا مبرر له من الاهتمام لأفكار خلافية غير معترف بها عالميا. وما زال يجري استخدام القرارات المتعلقة ببلدان معينة للتشهير ببعض الدول الأعضاء وتجريحها، مما يقوّض فرص الحوار والتعاون بصورة بناءة.

٨٣ - واستطرد قائلا إن العدد المتزايد من المبادرات الجديدة قد أثقل كاهل المجلس. وبالنظر إلى برنامج عمله المثقل بالأعباء بالفعل، فإن الوقت المخصص للحوار التفاعلي مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يتناقص باستمرار، مما يحول دون قدرة الدول على التفاعل الموضوعي معهم. وبالمثل، فإن تزايد الإجراءات الخاصة ولجان التحقيق قد وضع عبئا إضافيا على الموارد المنهكة لمفوضية حقوق الإنسان.

٨٤ - وأعرب عن أسف باكستان لأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، أو حزمة تدابير بناء مؤسسات المجلس، أو قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦. وثمة ميل غير مكبوح لدى المنظمات غير الحكومية للخروج عن الموضوع قيد المناقشة وتقديم ملاحظات بما ينتهك الميثاق. لذلك ينبغي لرئيس المجلس والمفوضية اتخاذ خطوات ملموسة لكبح هذه التطورات السلبية. واختتم بقوله إنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، يلزم الاضطلاع بعملية استعراض عمل المجلس بموافقة الجمعية العامة لكي تكون ممثلة بحق لعموم الدول الأعضاء.

٨٥ - السيد الباهي (السودان): أعرب عن تعازي وفده لحكومات فرنسا والاتحاد الروسي ومصر ولبنان في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا ضد تلك البلدان وعن

إدانته لجميع الأعمال الإرهابية. ودعا المجتمع الدولي للعمل معا للقضاء على آفة الإرهاب ومعالجة أسبابه الجذرية.

٨٦ - ومضى قائلا إن السودان رحب باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٢٧ المتعلق بحقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية ويتطلع إلى الزيارة القطرية التي سيقوم بها المقرر الخاص بشأن تلك المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. والسودان على استعداد للتعاون مع المقرر الخاص لمعالجة الأثر المدمر للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والتخلص في نهاية المطاف من جميع تلك التدابير، التي تشكل انتهاكا صارخا لقواعد الأمم المتحدة والقانون الدولي والقيم الإنسانية.

٨٧ - واستطرد قائلا إن آلية الاستعراض الدوري الشامل هي المحفل المثالي لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان على أساس الحوار المثمر والتعاون البناء. ونظرا لأن حقوق الإنسان عالمية الطابع، فإنه يجب تناولها بأسلوب متفق عليه دوليا يظهر احترام ديانات الدول وثقافاتها بتجنب فرض مفاهيم وحقوق غير معترف بها عالميا. لذلك فإن السودان يرفض ويشجب المحاولات التي ما برح المجلس يبذلها على مدى العامين الماضيين لفرض مفاهيم من قبيل الميل الجنسي والهوية الجنسانية بدون أي أساس قانوني؛ ويجب على المجلس ألا يتجاوز نطاق اختصاصه المحدد له في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

٨٨ - وأردف قائلا إن وفده يدعو إلى تعزيز حماية الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع، والاعتراف بدورها في التنمية ودورها المحتمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يجب تحقيق الاستفادة المثلى من آليات الإجراءات الخاصة بكفالة امتثال المكلفين بولايات لمدونة قواعد سلوكهم وحزمة تدابير بناء المؤسسات. وفي ختام كلمته أكد مجددا التزام السودان بالتعاون مع المجلس ودعا تلك الهيئة لاعتماد نهج شامل تجاه حقوق الإنسان، مع مراعاة الحاجة إلى التنمية وتخفيف عبء الديون في البلدان النامية، والتزامه بوضع حد للجزاءات المفروضة من جانب واحد، واتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ.

٨٩ - السيدة السعد (قطر): قالت إن وفدها ما برح يؤيد مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه ويؤكد أن قطر، بوصفها عضوا في المجلس، تبذل قصارى جهدها للتعاون مع الأعضاء الأخرين وستظل ملتزمة بحقوق الإنسان، والمحافظة على المبادئ الإنسانية، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

٩٠ - ومضت قائلة إن بلدها ملتزم بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة من خلال مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة. والمركز بات يقوم بدور بارز في بناء القدرات، بما في ذلك من خلال برامجه للمساعدة التقنية والتدريب. والعدد المتزايد من طلبات الحصول على خدمات التدريب والتوثيق من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ينم عن تزايد الاعتراف بالدور الذي يضطلع به المركز وأثره. وأكدت مجددا التزام قطر بدعم المجلس وآلياته من خلال الاضطلاع بدور بناء ومحايد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة.

٩١ - السيد صبرالله خان (سري لانكا): قال إنه خروجا على الممارسة المتبعة في الماضي، شارك بلده في الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في تقديم القرار ١/٣٠ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى الشروع في اتخاذ خطوات لتعزيز العمليات الوطنية التي تستهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون والعدالة والمساءلة؛ والتحرك نحو تحقيق مصالحة حقيقية وعدم تكرار النزاع.

٩٢ - ومضى قائلا إنه في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في سري لانكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدرت الحكومة إعلانا بشأن السلام في الاحتفال بيوم الاستقلال في شباط/فبراير. وأجريت تغييرات دستورية بعيدة الأثر في الـ ١٠٠ يوم الأولى بعد الانتخابات، شملت الحد من الصلاحيات التنفيذية لمنصب الرئيس، وجعل الحق في الحصول على المعلومات حقا من الحقوق الأساسية، والاعتراف بالمصالحة والاندماج بوصفهما من واجبات الرئيس. وبعد إجراء الانتخابات البرلمانية في آب/أغسطس ٢٠١٥، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية لتحقيق توافق في الآراء بين الحزبين، وبخاصة بشأن المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية وبناء السلام. وعلاوة على ذلك، تم تعيين حقوقي من ذوي الخبرة رئيسا جديدا للجنة حقوق الإنسان في سري لانكا.

٩٣ - واستطرد قائلا إن حكومته وجهت دعوة للمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار لزيارة البلد في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ويقوم حاليا الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بزيارة سري لانكا بدعوة منها. كما تتعاون الحكومة على نحو وثيق مع مكتب دعم بناء السلام.

٩٤ - وأردف قائلا إنه على الرغم من أن بلده يود أن يؤيد مبادرة التغيير، فإن القيود المالية التي تعاني منها المفوضية واعتمادها على التبرعات هي أمور تدعو للقلق. وينبغي أن تُموّل ميزانية المفوضية من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة للحد من اعتمادها على التبرعات. واختتم كلمته بأن أكد مجددا التزام بلده بدعم آلية الاستعراض الدوري الشامل، وبالعمل على نحو وثيق مع المجلس والمفوضية.

٩٥ - السيدة سيسيني (بوتسوانا): قالت إن بلدها دأب على تأييد العديد من المبادرات التي تسعى إلى تعزيز التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وأعرب عن دعم الإجراءات الخاصة والمكلفين بولايات خاصة لمجلس حقوق الإنسان. وقد وافقت بوتسوانا على طلبات مختلف المكلفين بولايات للقيام بزيارات للبلد، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، والمقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. كما واصلت بوتسوانا المشاركة بنشاط في الاستعراض الدوري الشامل.

٩٦ - ومضت قائلة إنه من المؤسف مع ذلك أن عقوبة الإعدام لا تزال مدرجة على جدول أعمال حقوق الإنسان. فعقوبة الإعدام غير محظورة بموجب القانون الدولي، عدا بالنسبة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أو النساء الحوامل. وعقوبة الإعدام ليست مسألة من مسائل حقوق الإنسان، ولكنها مسألة تتعلق بنظام العدالة الجنائية في أي بلد. ولكل بلد الحق السيادي في أن يقرر نظام العدالة الجنائية الخاص به، بما في ذلك الإبقاء على عقوبة الإعدام أو إلغائها، بالتشاور مع شعبه، وفقا للظروف الخاصة به. ولذلك، فإنه لا يوجد أي أساس معياري لموقف المجلس إزاء هذه المسألة.

٩٧ - السيد آمودوكبو (توغو): قال إنه فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بدأ بلده في إجراء سلسلة من الإصلاحات لمواءمة تشريعاته الوطنية مع النماذج المطروحة في الأمم المتحدة. وشمل ذلك اعتماد قانون جنائي جديد. ووفقا لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يُجرِّم ذلك القانون التعذيب ويأخذ في الاعتبار مسائل جديدة مثل الصراع المسلح والإرهاب. وفي إطار التزام الحكومة بمكافحة الإفلات من العقاب، اعتمد مؤخرا مشروع قانون يتيح

للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إمكانية الاضطلاع بمهامها باعتبارها آلية وطنية لمنع التعذيب، وفقا للبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

٩٨ - وفيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق فئات معينة، قال إن قانون الأفراد والأسر قد نُقح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بهدف حذف الأحكام التي تعتبر تمييزية ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، وبناء على الدروس المستفادة من أزمتها الاجتماعية السياسية التي طال أمدها في الفترة بين عامي ١٩٥٨ و ٢٠٠٥، أنشأت توغو اللجنة العليا للمصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية، التي تتمثل مهمتها في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي جرى تعيين أعضائها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٩٩ - ومضى قائلا إنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أُنشئت لجنة معنية بالإصلاحات السياسية لتقديم مقترحات إلى الحكومة بشأن الإصلاحات المؤسسية والدستورية. وبغية تمكين البلد من الاضطلاع بمسؤولياته تجاه مواطنيه وتلبية تطلعاتهم لتحقيق الرفاه، ما فتئت الحكومة على مدى عدة سنوات تعمل على تعزيز التماسك الوطني والحكم الرشيد، بالنظر إلى أن إعمال الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصله عن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٠٠ -وفي ختام كلمته قال إن توغو تعلق أهمية خاصة على التعاون المتعدد الأطراف، واستفادت من الدعم المستمر والمتعدد الأشكال المقدم من شركائها التقنيين والماليين. كما أتاحت المساعدات المقدمة من المفوضية لتوغو إمكانية تعزيز قدراتها الوطنية في مجال رصد مراعاة حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية.

١٠١ -السيدة غارسيا غوتييريز (كوستاريكا): قالت إنه قبل سنة من الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ينبغي أن يركز المجلس في عمله على إسماع صوت الضحايا، ومنع معاناتهم، وإدانة الوحشية، ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف، والحد من انعدام المساواة. وقد شاركت البعثة الدائمة لكوستاريكا في جنيف في الحوارات غير الرسمية التي عقدت في غليون وبرلين لتحسين فعالية المجلس وكفاءته وأهميته.

١٠٢ -ومضت قائلة إنه بغية تعزيز المجلس، يلزم ضمان الإطار المؤسسي لمفوضية حقوق الإنسان، فضلا عن استقلالها الكامل، وقدرتها على الاضطلاع بولايتها. وتكمن قوة ولايتها في استقلالها التام. ومن شأن التقاعس عن كفالة ذلك أن يعني إنكار عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها. ويجب تنفيذ الالتزام السياسي للدول، ولذلك فإن كوستاريكا تدعو إلى زيادة الحصة المخصصة للمفوضية في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٠٣ -واستطردت قائلة إن نمو نظام حماية حقوق الإنسان يدل على أهميته في إطار هيكل الأمم المتحدة، وينبغي التغلب على التحديات التي تواجهه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، عُقد في سان خوسيه الاجتماع السنوي لرؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وكررت كوستاريكا دعمها لذلك النظام، الذي ثبتت جدواه وأهميته. وقالت إن بلدها يؤيد أيضا مبادرة التغيير التي اقترحتها مفوضية حقوق الإنسان لتحقيق أقصى استفادة من موارد وقدرات نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي إجراء تبادل بناء للآراء بشأن تلك المقترحات، التي ينبغي أن يبنى عليها من أجل كفالة تنفيذ آليات تعزيز حقوق الإنسان والترويج لها وحمايتها على الصعيد العالمي وتحسين أثرها على أرض الواقع.

١٠٤ -واسترسلت قائلة إن تعظيم أثر المنظمات الدولية على التمتع بحقوق الإنسان ينبغي أن يبدأ بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون الأفراد عوامل للدفاع عن

حقوقهم الأساسية إلا عندما يكونون على دراية بتلك الحقوق، كما أن الدول لا يمكنها تعزيز وضمان حقوق الإنسان إلا إذا كان المسؤولون عن تنفيذ القانون على دراية بمسؤولياتهم تجاه الحريات الأساسية للمواطنين. وفي هذا الصدد، تفخر كوستاريكا بمواصلة تعزيز البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٠٥ - وأعربت عن قلق وفدها إزاء تنامي العنف في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على المدنيين ويتسبب في تحويل الملايين من الرجال والنساء والأطفال إلى لاجئين أو مشردين. كما تشعر كوستاريكا بالقلق إزاء استهداف المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، باعتبارهم أهدافا عسكرية واستراتيجية، وكذلك إزاء الإرهاب، والاحتجاز التعسفي، وتآكل سيادة القانون، وعدم احترام تلك العملية. وبالنظر إلى الطابع العالمي لحقوق الإنسان، فإن المجتمع الدولي يقع عليه التزام بإنشاء آليات فعالة للإنذار المبكر لمنع وقوع خسائر في الأرواح، ووضع العوائق في سبيل التنمية، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

١٠٦ - السيد بانتيليجيفز (لاتفيا): قال إن استقلال مفوضية حقوق الإنسان ينبغي أن يظل يشكل ركيزتها الأساسية. وقال إن بلده يؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعاليتها، بوسائل من بينها توفير الدعم المالي، وتحسين قدرتها على رصد حالات حقوق الإنسان على أرض الواقع، وتقديم الخبرات الفنية والمساعدات التقنية. وأضاف أن وفده ملتزم أيضا التزاما راسخا بتعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان لكي يتمكن من التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان حيثما وقعت.

١٠٧ - وأعرب عن قلق لاتفيا البالغ إزاء تعقد انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في شبه جزيرة القرم التي جرى ضمها بشكل غير مشروع. ولذا فإن وفده يؤيد العمل الذي تضطلع به بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا، ويرحب باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٣/٢٩ بشأن تقديم التعاون والمساعدة إلى أوكرانيا في مجال حقوق الإنسان.

١٠٨ - ومضى قائلا إن لاتفيا تواصل مبادرتها القائمة منذ مدة طويلة والتي ترمي إلى تعزيز الطابع العالمي للدعوات الدائمة الموجهة إلى جميع القائمين على الإجراءات الخاصة، ويسرها أن تلاحظ الزيادة في عدد الدعوات الدائمة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعدت لاتفيا بيانا بشأن ذلك الموضوع، الذي حظي بدعم أقاليمي واسع النطاق. ويؤكد البيان مجددا أن إصدار دعوة دائمة ما هو إلا خطوة أولى ينبغي أن تؤدي إلى قيام تعاون حقيقي مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واتخاذ تدابير مناسبة بعد الزيارة القطرية.

١٠٩ - واستطرد قائلا إن بلده ما برح أيضا يركز على المساواة بين الجنسين، وفي آذار/مارس ٢٠١٥، نظم فعالية جانبية بشأن تعزيز التعاون في ذلك المجال بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية. واختتم كلمته بقوله إن لاتفيا من أشد المؤيدين لحرية التعبير، عن طريق الإنترنت أو خارجها، وقام بالاشتراك مع مجموعة من البلدان بتقديم بيان أقاليمي بشأن الحق في حرية التعبير، بما في ذلك التعبير الثقافي والفني، في الدورة الثلاثين للمجلس.

١١٠ - السيد حبيب (إندونيسيا): أعرب عن تعازي وفده لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس وبيروت وبغداد. وقال إنه على الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان كان له دور أساسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، فإن من الأهمية بمكان أن يعمل المجلس وفقا للولاية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. ونظرا إلى أن المجلس قد أُنشئ لمعالجة مسألتي التسييس وازدواجية المعايير فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان

وحمايتها، فإنه ينبغي له أن يعزز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بشكل عادل ومنصف.

١١١ - ومضى قائلا إن الحالات الخاصة ببلدان معينة ينبغي معالجتها مع البلدان المعنية، ويلزم رصدها رصدا دقيقا لكي يمكن التوصل إلى حلول مستدامة في الأجل الطويل تكون ملائمة للظروف المعينة ولكن يمكن أيضا تكييفها لتلائم التطورات الجديدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون جميع التوصيات المقدمة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل واقعية وقابلة للتنفيذ. وينبغي تقديم مزيد من المساعدات التقنية لدى إعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل ولدى تنفيذ توصيات الآلية، ولا سيما للبلدان النامية.

١١٢ - واستطرد قائلا إن جميع المكلفين بولايات يجب أن يواصلوا العمل بروح الشراكة مع جميع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، وفقا للمادة ٤ (٣) من قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٥، بغية تعزيز عملها وتجنب الإزدواجية في العمل. وينبغي لجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن يتقيدوا بأعلى معايير المهنية في الوفاء بولاياتهم، وينبغي لهم الاضطلاع بعملهم مع الامتثال الكامل لمدونة قواعد السلوك، وبأسلوب موضوعي ومستقل وغير مسيس.

١١٣ - السيد مينيلي (جنوب أفريقيا): قال إن التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية محظور صراحة بموجب دستور بلده، الذي يتوخى تعزيز حقوق جميع الناس دون أي تمييز. وقال إن وفده ملتزم التزاما راسخا بولاية مجلس حقوق الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء أن تسترشد دائما برغبة مشتركة ورؤية موحدة بشأن تطوير وتعزيز القواعد المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك احترام القانون الإنساني الدولي. ومن شأن ذلك أن يكفل قيام المجلس بضمان توفير أقصى قدر ممكن من الحماية وسُبل الانتصاف الكافية لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إطار تنظيمي موحد وعدم السماح بالإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

١١٤ - ومضى قائلا إن حكومته تؤكد مجددا أهمية إعداد القواعد والمعايير وفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان الحق في التنمية. ونظرا إلى أن هذا مجال من مجالات القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي تعرض لإهمال صارخ، فإنه يلزم الاضطلاع بعمل بناء لاعطاء معنى حقيقي للمفهوم القائل بأن جميع حقوق الإنسان عالمية الطابع وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة.

١١٥ - واستطرد قائلا إن المجلس يتعين عليه الاضطلاع بدور مهم في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عن طريق اتخاذ قرارات طموحة وعملية ترمي إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذا كاملا وفعالا. ويظل من المهم للغاية أن يتم إنشاء منتدى معني بالمنحدرين من أصل أفريقي، مع التركيز على تحسين معايش ونوعية حياة الشتات الأفريقي.

١١٦ - السيد غولدييف (الاتحاد الروسي): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إنه خلافا لما ذكر ممثلا أوكرانيا ولاتفيا، أصبح القرم جزءا من الاتحاد الروسي من خلال استفتاء حر وديمقراطي أجراه شعب القرم. وأفضل تعبير عن حقه في تقرير المصير هو النتيجة التي أسفر عنها ذلك الاستفتاء المفتوح والنزيه الذي أجري على الصعيد الوطني، والذي أدلى فيه ما يزيد على ٩٠ في المائة من السكان بأصواتهم تأييدا لإعادة التوحيد مع الاتحاد الروسي.

١١٧ - ومضى قائلا إن البيان الذي أدلى به الوفد الأوكراني بشأن احتلال الاتحاد الروسي لشرق أوكرانيا هو محض

هراء. ذلك أن اتفاقات مينسك تحدد بوضوح الأساس الذي تقوم عليه تسوية الوضع في تلك المنطقة من أوكرانيا. وللأسف، يواصل الوفد الأوكراني نشر تلك الأكاذيب. وفيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الأقليات في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول الاتحادية، وهي كيان يقع داخل الاتحاد الروسي، فإن جميع سكان تلكما المنطقتين يعيشون بموجب التزامات القانون الدولي التي تعهد بها الاتحاد الروسي والدستور الروسي، اللذان يعليان قيمة حقوق الأفراد وحرياتهم. وجميع الأشخاص في القرم، بمن فهم الأقليات، يتمتعون بحق اللجوء إلى المحاكم دفاعا عن حقوقهم ويمكنهم استخدام أي وسيلة انتصاف، بما في ذلك اللجوء إلى الهيئات الدولية لرصد حقوق الإنسان. وعلى عكس أوكرانيا، فإن الاتحاد الروسي لا يحيد قط عن التزاماته بموجب الاتفاقات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

١١٨ - واستطرد قائلا إن الوضع في القرم وسفاستوبول ليس جزءا من ولاية بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة لمفوضية حقوق الإنسان حيث أن تلك البعثة تم إنشاؤها على أساس اتفاق ثنائي بين أوكرانيا والمفوضية ولا يمكنها أن تعمل إلا في الأراضي الأوكرانية. وقد أورد آخر تقرير للبعثة العديد من حالات انتهاك حقوق الإنسان على أيدي عصابات مسلحة مأجورة وقوات إنفاذ القانون الأوكرانية، شملت التعذيب والاختطاف والاعتقال غير القانوني والقتل خارج نطاق القضاء، فضلا عن فرض حظر على المظاهرات. وهذه الجرائم لا يجري التحقيق فيها ويلاحق نشطاء المعارضة والصحفيون قضائيا.

١١٩ - وأضاف قائلا إن المسؤولين عن الخسائر في الأرواح في ساحة ''الميدان'' في كييف وفي أوديسا لا يقدمون إلى العدالة، وتمارس وكالات إنفاذ القانون الضغط على المحاكم وعلى هيئات التحقيق. وفيما يتعلق بناديا سافتشينكو وأوليغ سينتسوف، قال إن وفده لا يستطيع أن يعلق على الإجراءات القانونية الجارية، ولكن الاتهامات الموجهة ضدهما خطيرة وتتعلق بأشخاص فقدوا حياتهم. واختتم كلمته بقوله إن وفد أوكرانيا ينبغي أن يولي الاهتمام للأحكام الواردة في تقرير بعثة حقوق الإنسان التابعة للمفوضية وأن يبدأ العمل على الفور لتعزيز حماية حقوق الإنسان في بلده، وأن يتوقف عن إطلاق اتهامات لا أساس لها من الصحة.

١٢٠ - السيد ياريمينكو (أوكرانيا): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إنه لا يوجد سكان قوميون في القرم حيث أن القرم ليست دولة، ولكنها إقليم خاضع للسيادة الأوكرانية واقع تحت الاحتلال. وأكد أن وفده سيواصل لفت الانتباه إلى ذلك في كل فرصة إلى أن يصبح القرم مرة أخرى جزءا من أوكرانيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.